ورقة سياسات

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

يونامي (UNAMI) منذ التأسيس حتى إنهاء المهمة

د. علي سعدي عبد الزهرة د. عماد صلاح الشيخ داود

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

يونامي (UNAMI) منذ التأسيس حتى إنهاء المهمة

د. علي سعدي عبد الزهرة * د. عماد صلاح الشيخ داود**

الملخص

تتمتع بعثة (يونامي) بدور واسع في العراق منذ تأسيسها في 14 آب/أغسطس عام 2003 وفق قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1500)، مما جعل لبعثة (يونامي) دوراً أكبر في الوضع السياسي بالعراق، لذلك طالبت حكومة رئيس الوزراء (محمد شياع السوداني) بإعادة تنظيم العلاقة مع الأمم المتحدة من خلال مطالبتها بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)، بإنجاز مهامها بحلول شهر أيار/مايو 2026، وحددت الحكومة العراقية كانون الثاني/يناير 2025 موعداً لإنهاء مهمة البعثة الدولية (يونامي)، وقالت إنها لم تعد بحاجة إلى دورها السياسي، وطلبت الحكومة العراقية تقليص ولاية البعثة لتقتصر على القضايا الإنسانية والإنمائية ابتداءً من 31 أيار/مايو 2024، على أن تلي هذا التاريخ فترة مدتها عاماً واحد يتم خلالها نقل المهام المتبقية لمدة عام إلى الفريق القطري في العراق ابتداءً من أيار/مايو 2025، ونشرت (يونامي) نهاية نيسان 2024 تقريراً لتقييم عملها في العراق، ووضعت فيه جملة حول التهديدات التي لا تزال قائمة في العراق، لذلك انقسمت النخبة السياسية في العراق حول بقاء البعثة الأممية (يونامي) من عدمها، كما انقسم الموقف الدولي، إذ أيدت روسيا والصين إنهاء مهمة بعثة الأمم المتحدة (يونامي) في العراق، كما دعمت كل من بريطانيا وفرنسا القرار العراقي حول إنهاء البعثة الأممية، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تحفظت على القرار العراقي، وشددت على الدور الرئيسي للبعثة في كثير من القضايا السياسية المهمة، مثل دعم تنظيم الانتخابات وتعزيز حقوق الإنسان وغيرها، لكن القرار صدر أخيراً عن مجلس الأمن وفقاً للرغبة العراقية لهيكلة البعثة مع ترك الباب مفتوحاً للتقييم بموجب المادة (9) منه.

* استاذ في كلية الحقوق / جامعة النهرين. ** أستاذ السياسات العامة/ جامعة النهرين.

المقدمة

تأسست بعثة الأمم المتحدة (يونامي) في العراق بعد عام 2003 بموجب قرار مجلس الأمن الدولي لمساعدة العراق وتقديم المساعدة والدعم لتشمل تعزيز الحوار السياسي بين الفرقاء والمصالحة الوطنية وتعزيز حماية حقوق الإنسان وغيرها من المهام التي تعزز السلم والأمن في العراق، وانقسمت النخبة السياسية حول بقاء البعثة في الوقت الحاضر بين المؤيد والمعارض، إذ يرى الفريق المعارض بأن وجود البعثة غير قانوني، وينتقص من سيادة العراق، وتمثل معوق في القرار العراقي، بينما يرى الفريق المؤيد أن دور (يونامي) ضروري ومحوري لكونها تشكل أساساً لاحتواء أي إشكالات وصراعات، لذلك طالبت الحكومة العراقية بإنهاء عمل البعثة لكون العراق يعيش حالة من الاستقرار السياسي والأمني، فضلاً عن تطور النظام الديمقراطي الحاصل في البلاد.

أولاً: تأسيس البعثة الأممية للأمم المتحدة (يونامي)

بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) هي بعثة سياسية خاصة تأسست في عام 2003 بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1500)، بناءً على طلب حكومة العراق، وقد اضطلعت البعثة بمهامها منذ ذلك الحين، وتوسع دورها بشكل كبير في عام 2007 بموجب القرار (1770)، ووفق القرار تمتلك صلاحيات البعثة في:[1]

أ: تقديم المشورة والدعم والمساعدة في:

1. التقدم في الحوار السياسي والمصالحة الوطنية الشاملين.
2. وضع الإجراءات اللازمة لإجراء الانتخابات والاستفتاءات.
3. مراجعة الدستور وتنفيذ الأحكام الدستورية.
4. تيسير الحوار الإقليمي، بما في ذلك الحوار بشأن مسائل أمن الحدود والطاقة واللاجئين.
5. تخطيط وتمويل وتنفيذ برامج إعادة إدماج الأفراد الذين كانوا ينتمون سابقاً إلى الجماعات المسلحة غير المشروعة.
6. إجراء تعداد شامل للسكان.

1 الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار 1770 (2007)، S/RES/1770 (2007)، 10 August 2007، ص2-3.

ب: القيام بالتنسيق مع حكومة العراق بتعزيز ودعم وتيسير ما يلي:

1. تنسيق المساعدة الإنسانية وإيصالها وعودة اللاجئين والمشردين حسب الاقتضاء، طوعاً بشكل مأمون ومنظم.

2. تنفيذ العهد الدولي مع العراق، بما في ذلك التنسيق مع المانحين والمؤسسات المالية الدولية.

3. تنسيق وتنفيذ برامج لتحسين قدرة العراق على تقديم الخدمات الأساسية لشعبه، ومواصلة التنسيق الفعلي بين المانحين الذين يدعمون البرامج البالغة الأهمية المتصلة بالتعمير والمساعدة، وذلك عن طريق مرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق.

4. الإصلاح الاقتصادي وبناء القدرات وبيئة الظروف للتنمية المستدامة، عن طريق جملة من السبل منها التنسيق مع المنظمات الوطنية والإقليمية وحسب الاقتضاء، مع التمع المدني والمانحين والمؤسسات المالية الدولية.

5. استحداث خدمات مدنية واجتماعية وأساسية فعالة، بوسائل منها تنظيم التدريب وعقد المؤتمرات في العراق متى أمكن.

6. إسهامات وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في بلوغ الأهداف المبينة في هذا القرار تحت قيادة موحدة من جانب الأمين العام عن طريق ممثله الخاص للعراق.

ج: القيام أيضا بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والإصلاح القضائي والقانوني من أجل تعزيز سيادة القانون في العراق.

وتتمثل ولاية بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في إعطاء الأولوية لتقديم المشورة والدعم والمساعدة لحكومة وشعب العراق بشأن تعزيز الحوار السياسي الشامل والمصالحة الوطنية والمجتمعية، والمساعدة في العملية الانتخابية، وتسهيل الحوار الإقليمي بين العراق وجيرانه، وتعزيز حماية حقوق الإنسان والإصلاحات القضائية والقانونية، كما تم تكليف البعثة بالعمل مع الشركاء الحكوميين والمجتمع المدني لتنسيق الجهود الإنسانية والإنمائية التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وفي حين أن بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق نفسها لا تقدم برامج إنسانية وإنمائية، فإنها ترفع مستوى القضايا التنموية والإنسانية في العراق، وتربط الشركاء العراقيين الحكومة ومنظمات

المجتمع المدني بالخبرة الفنية المتاحة داخل أسرة الأمم المتحدة في العراق، ويرأس بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق، ويدعمه نائبان، ويشرف أحد نواب الممثل الخاص للأمين العام على الشؤون السياسية والمساعدة الانتخابية، بينما يشرف النائب الثاني للممثل الخاص للأمين العام على الجهود الإنسانية والإنمائية التي تبذلها الأمم المتحدة، ويؤدي أيضاً مهام المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في العراق، ويوجد حالياً ما يقرب من (648 موظفاً، و251 موظفاً دولياً، و397 موظفاً وطنياً) يعملون في البعثة في العراق، وتتولى إدارة البعثة إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام التابعة للأمم المتحدة، وتدعمها إدارة عمليات السلام، بالإضافة إلى إدارة الدعم العملياتي.[2]

ثانيا: بعثة الأمم المتحدة (يونامي) بين البقاء والرحيل.

في الوقت الذي كان فيه رئيس الوزراء العراقي (محمد شياع السوداني) يهيئ القرار الحكومي لتحديد شكل العلاقة المستقبلية مع بعثة الأمم المتحدة، خلال لقائه الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة (أنطونيو غوتيريش)، وذلك على هامش مشاركته في منتدى دافوس الاقتصادي بدورته الـ54 المنعقدة في سويسرا، كانت (جينين بلاسخارت) رئيسة البعثة الأممية في العراق تكتب بيانها الذي يشير إلى غياب الاستقرار في المنطقة، وإمكانية تعرض العراق لخطر المزيد من الانجرار نحو الصراع المحتدم في الشرق الأوسط على خلفية الحرب في قطاع غزّة، وتقرير (بلاسخارت) الذي رسم صورة متشائمة حين كتب بين سطوره أن الهجمات المستمرة التي تنطلق من داخل الحدود العراقية وخارجها من شأنها أن تؤدي إلى تقويض الاستقرار الذي تحقق بعد جهد في البلاد، والتقرير يؤكد أن الصراع المحتدم في غزّة يهدد بانتقاله إلى أماكن أخرى وبمواجهات أكبر، مما يؤشر على أن مجلس الأمن قد يدفع إلى تجديد تفويض (بلاسخارت) وبعثتها للعمل في العراق بنفس الشكل الذي تعمل عليه منذ عقدين.[3]

وتتمتع بعثة يونامي بدور واسع في العراق منذ تأسيسها في 14 آب/أغسطس عام 2003 وفق قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1500)، مما يجعل لبعثة يونامي سندا قانونيا لتؤدي دوراً أكبر في الوضع السياسي بالعراق الذي تتواجد على أرضه، وتعادل دبلوماسياً مرتبة السفارات بين دول العالم، ويكون تمثيلها الدبلوماسي كما في ممثلية الاتحاد الأوروبي والجامعة العربية وغيرها من

2 United Nations Assistance Mission for Iraq (UNAMI), On the website https//:iraq-un-org.translate.goog/en-132447/united-nations-assistance-mission-iraq-unami_?x_tr_sl=en_&x_tr_tl=ar_&x_tr_hl=ar_&x_tr_pto=sc.

3 سمير داود حنوش، بعثة يونامي في العراق.. حسابات الربح والخسارة، صحيفة العرب، لندن، 13021، 25/1/2024.

الممثليات، وتعمق تدخل بعثة يونامي في الشأن العراقي مع ازدياد الانسداد السياسي والدستوري، وفي ظل تعثر النظام السياسي، في حين يرى البعض أن وجودها غير قانوني، وينتقص من الحق السيادي للبلد، على اعتبار أنها أُنشئت عام 2003 دون طلب من العراق في ظل الاحتلال الأميركي، وكان من المفترض انتهاء مهمة البعثة بعد خروج العراق من الوصاية الدولية تحت طائلة البند السابع الذي فُرض بعد حرب الخليج الثانية عام 1991، وآخر تجديد للبعثة كان في 30 أيار/مايو من عام 2023، حين جدد مجلس الأمن الدولي بالإجماع تفويض بعثة الأمم المتحدة في العراق يونامي عاماً آخر، مطالباً بإجراء مراجعة استراتيجية لعملها ودراسة الوضع السياسي القائم في البلد قبل نهاية آذار/مارس 2024[4].

وحددت الحكومة العراقية كانون الثاني/يناير 2025 موعداً لإنهاء مهمة البعثة الدولية (يونامي)، وقالت إنها لم تعد بحاجة إلى دورها السياسي، وبعث رئيس الوزراء العراقي (محمد شياع السوداني) برسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة (أنطونيو غوتيريش) تضمنت اعتراضات على فريق دولي تواصل مع جهات غير رسمية لتقييم حالة العراق، وذكر (السوداني) بطلب سابق للعراق لتقليص ولاية البعثة، لكن مجلس الأمن شكل فريق الاستعراض الاستراتيجي لبيان الحاجة إلى استمرار البعثة، وجاء في رسالة السوداني (لم يقتصر تشاور الفريق مع الحكومة العراقية، بل امتد إلى أطراف لم يكن لها دور عند إنشاء البعثة عام 2003)، وقال رئيس الوزراء العراقي أن (مسوغات وجود بعثة سياسية في العراق لم تعد متوافرة بعد الآن)، ودعا (غوتيريش) لإنهاء ولاية البعثة قبل 31 كانون الثاني/يناير 2025، على أن يقتصر دورها خلال الفترة المتبقية على التنمية والمناخ والإصلاح الاقتصادي.[5]

وأوضح المتحدث باسم الحكومة (باسم العوادي) أن إنهاء عمل بعثة (يونامي) جاء بطلب عراقي وتوصية أممية، مشيراً إلى أن هذا القرار يتطابق مع رؤية الحكومة في هذا الملف، وقال العوادي (العراق بلد ذو سيادة، وقد تعافى من الأزمات والانهيارات التي أصابته جراء الحروب المتعددة، والآن يلعب دوراً محورياً كبيراً في المنطقة)، لافتاً إلى أن (العراق طلب في شهر آذار/مارس من العام الماضي تقليص مهام بعثة (يونامي) نظراً للاستقرار الحاصل في الحكم والنظام الديمقراطي، إلا أن مجلس الأمن قرر تشكيل لجنة مراجعة استراتيجية تقدم تقييمها لمهام بعثة (يونامي) في نهاية شباط

4 المصدر نفسه.

5 نقلاً عن صحيفة الشرق الأوسط، العراق لطي صفحة بعثة «يونامي»، على الموقع الالكتروني https://aawsat.com، 10/5/2024.

من العام الحالي للأمين العام للأمم المتحدة على أن يقرر مجلس الأمن في شهر أيار/مايو الجاري قراره حسب ما يريده العراق والتقييم المقدم من الدولة العراقية)، وأضاف أن (الحكومة رحبت بمجيء اللجنة، وفتحت لها الآفاق لعقد الاجتماعات التي تود عقدها مع جميع الأطراف من دون أي عائق، وزارت اللجنة العراق في تشرين الثاني العام الماضي، وعقدت 250 لقاء مع مختلف الشخصيات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية في جميع أنحاء العراق)، مبيناً أن (اللجنة رفعت تقريرها إلى مجلس الأمن، وجاء فيه بأنَّ هناك تطوراً ملحوظاً على جميع المستويات، وترتأي اللجنة إنهاء أعمال (يونامي) بمراحل متعددة والإنهاء الكامل في منتصف العام 2026)، وأشار العوادي إلى أن (فريق الأمم المتحدة المستقل الذي أرسله مجلس الأمن برئاسة الألماني فولكر لدراسة واقع عمل (يونامي)، توصل أيضاً إلى إنهاء أعمال البعثة أي بمعنى أنه تطابق مع رؤية حكومتنا في هذا الملف)، مؤكداً أن (القرار العراقي يتماشى مع متن توصيات اللجنة مع فارق في التوقيت، إذ يرى العراق إنهاء المهام في نهاية العام 2025).[6]

وتعتزم حكومة رئيس الوزراء (محمد شياع السوداني) إعادة تنظيم العلاقة مع الأمم المتحدة من خلال مطالبتها بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)، بإنجاز مهامها بحلول شهر أيار/ مايو 2026، طبقاً للرسالة الموجهة من أمين الأمم المتحدة (أنطونيو غوتيريش) إلى مجلس الأمن الدولي نهاية آذار/مارس 2023، وقال (غوتيريش) خلال رسالته المطولة إن رئيس الوزراء (محمد السوداني) وفريقه الحكومي طلبا منه خلال زيارته إلى العراق العام الماضي، أن البعثة (يونامي) التي تقودها (جينين بلاسخارت) يجب أن تنجز أعمالها بالنظر لحالة الاستقرار الأمني والسياسي التدريجي في العراق، وذكر المسؤول الأممي أن حكومة العراق تعتزم إعادة تنظيم عملها مع منظومة الأمم المتحدة للعمل على المسائل الإنمائية والإنسانية بشكل مباشر مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وتريد بغداد أن يتم تنسيق أعمال هذه الجهات من خلال فريق الأمم المتحدة المحلي في العراق، وليس من خلال بعثة يصدر مجلس الأمن تكليفاً بها.[7]

6 جريدة الصباح، العوادي: طلب عراقي وتوصية أمميَّة يُنهيان عمل {يونامي}، على الموقع الالكتروني https://alsabaah.iq/96422-.html، 12/5/2024.

7 فاضل النشمي، الأمم المتحدة للعراقيين: 3 مخاطر على الطريق، صحيفة الشرق الأوسط، على الموقع الالكتروني https://aawsat.com، 30/4/2024.

وطلبت الحكومة العراقية تقليص ولاية البعثة لتقتصر على القضايا الإنسانية والإنمائية ابتداءً من 31 أيار/مايو 2024، على أن تلي هذا التاريخ فترة مدتها عام واحد يتم خلالها نقل المهام المتبقية لمدة عام إلى الفريق القطري في العراق ابتداءً من أيار/مايو 2025، ورغم تأكيد المسؤول الأممي حاجة البلاد إلى تواجد البعثة الأممية، فإنه يقر خلال رسالته بأن حجمها الحالي المتواجد في العراق أكبر مما ينبغي ويؤيد نقل عملها بشكل تدريجي إلى فريق محلي كجزء من عملية تشكيل شاملة لوجود الأمم المتحدة في العراق، لكن المسؤول الأممي شدد على أن (القيادة العراقية إذا وجدت أنها لم تعد في حاجة إلى مساعدة (يونامي)، فيجب أن تستعد إلى تولي زمام الأمور، وينبغي للأمم المتحدة أن تبقى مستعدة للدعم)، ويوصي التقرير بأن تتم عملية نقل مهام البعثة إلى فريق محلي بالاتفاق مع الحكومة العراقية وفقاً لفترة العامين التي حددتها، ورأى (غوتيريش) أن تتمحور مهام بعثة (يونامي) خلال الفترة الانتقالية التي تبدأ نهاية أيار/مايو 2024 بإعادة تنشيط الشراكة بينها وبين الحكومة العراقية، بهدف الانتقال التدريجي والتحضير لنقل قدرات البعثة إلى مجالات الانتخابات وحقوق الإنسان والإعلام وقدراتها إلى فريق الأمم المتحدة المحلي، إضافة إلى تعزيز قدرات الحكومة العراقية في مجال مكافحة الفساد وإصلاح قطاع الأمن وإدارة المياه وقضايا المناخ، وشدد على أن الأمم المتحدة ينبغي أن تجد طريقة لمواصلة تقديم الدعم الفني بشأن الانتخابات وحقوق الإنسان بوصف ذلك أمراً حاسماً، إضافة إلى تقديم المشورة في حل النزاعات الوطنية وإدارة الأزمات.[8]

ويسجل المسؤول الأممي مجموعة ملاحظات يرى أنها ما زالت تمثل تهديداً للبلاد، ومن ضمن تلك التحديات هشاشة المؤسسات، وكذلك الخشية من إمكانية ظهور (داعش) الإرهابي أو إرهاب جديد، وأشار (غوتيريش) إلى مشكلة الصراع على السلطة، وأن بعض أطراف العملية السياسية تنظر لبعثة الأمم المتحدة بوصفها طرفاً ضامناً، واعترف (غوتيريش) بأن البعثة الأممية لن تنجز كل شيء، حتى لو بقيت في العراق إلى الأبد، فالمسؤولية تقع على عاتق المؤسسات العراقية.[9]

وفي آخر إحاطة لها عن العراق في مجلس الأمن الدولي، قالت رئيسة بعثة (يونامي)، إن (الوضع الأمني في البلاد تحسن كثيراً، لكن السلاح المنفلت وشعور الطوائف بالتهميش والاستبعاد تشكل عثرات كبيرة)، وقالت (جينين بلاسخارت) رئيسة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق إن

8 المصدر نفسه.
9 المصدر نفسه.

(الشعور بالاستبعاد والتهميش يتزايد بين المكونات العراقية، وإن لم يجد هذا حلاً، فإننا قد نواجه إشعالاً للتوترات في داخل الطوائف وبينها)، وتابعت (بلاسخارت) (نشير إلى محاولات للسطو على السلطة، واعتماد سياسات مجحفة وعقابية قد تعود بالفائدة إلى طائفة دون غيرها)، وتابعت رئيسة البعثة الدولية (لا يمكن إنكار المطالب المشروعة في مكافحة الفساد، والإفلات من العقاب، والطائفية، والتدخل في وظائف الدولة، والعناصر المسلحة الخارجة عن سيطرة الدولة، جميعها مشاكل تواجهها الدولة، وتمثل عثرات هائلة)، لكن (بلاسخارت) قالت إن (العراق يشهد نهوضاً واضحاً في مجالات الخدمات والإعمار،.... كما دعت إلى إجراء الانتخابات في إقليم كردستان بأسرع وقت ممكن، وأن تشمل الجميع، إضافة إلى كوتا الأقليات)، ونشرت (يونامي) نهاية نيسان 2024 تقريراً لتقييم عملها في العراق، ووضعت فيه جملة حول التهديدات التي لا تزال قائمة في العراق، رداً على طلب تقدمت به الحكومة العراقية للبدء بتخفيف عمل البعثة، وصولاً إلى إنهاء أعمالها في غضون عامين، وشدد الأمين العام للأمم المتحدة (أنطونيو غوتيريش) على أن (القيادة العراقية إذا وجدت أنها لم تعد في حاجة إلى مساعدة (يونامي)، فيجب أن تستعد إلى تولي زمام الأمور، وينبغي للأمم المتحدة أن تبقى مستعدة للدعم). [10]

ويقول المتحدث باسم الحكومة العراقية (باسم العوادي) إن (مهمة تفويض يونامي هي بمنح الأولوية لتقديم المشورة والدعم والمساعدة إلى حكومة وشعب العراق بشأن تعزيز الحوار السياسي الشامل والمصالحة الوطنية والمجتمعية (كالمساعدة في العملية الانتخابية وتعزيز حماية حقوق الإنسان والإصلاح القضائي والقانوني)، ويؤكد أن (العراق اليوم بلد ذو سيادة، ويتعافى تدريجياً من الأزمات، ويدير شؤونه السياسية بالتوازن والمصالح الوطنية، ويمد جسور التعاون والصداقة والشراكة مع مختلف دول العالم من خلال المؤسسات الحكومية العراقية الرسمية، بل أصبحت له أدواره الخاصة لتسكين الخلافات الإقليمية ولعب دور الوسيط القادر على تجسير الخلافات)، ويتابع (كما أن الحكومة استطاعت حل التقاطعات الحدودية مع تركيا وإيران وفقاً لاتفاقات رسمية، والعلاقات العراقية العربية تتطور باستمرار، ومنها العلاقة مع الكويت أو ما بقي من ملفاتها السابقة)، أما على المستوى الداخلي، فإن الحكومة تتحرك على الملفات المهمة، ومنها ملف العلاقة مع إقليم كردستان أو ملف كركوك التي أنجزت فيه الحكومة خطوة عملاقة لم تتحقق منذ عام 2005 وملفات داخلية أخرى، ويؤكد أن (العراق يثمن دور يونامي في العقدين الماضيين حيث قدموا تضحيات جسام

10 نقلاً عن صحيفة الشرق الأوسط، «يونامي»: العراق تحسن رغم «العثرات الهائلة»، على الموقع الالكتروني https://aawsat.com، 16/5/2024.

في عملهم، كما أن هناك ملفات مهمة سوف يطلب العراق الدعم الفني من الأمم المتحدة مثل ملف الانتخابات، لكن سيكون ذلك ضمن مهمة خاصة تنتهي مع نهاية كل انتخابات، كما أن الوكالات الأممية المتخصصة ستستمر في عملها منها منظمة حقوق الإنسان وUNDP وغيرها، والطلب العراقي لا يتعارض مع استمرار عمل هذه المنظمات، لأن الأساسي منه يتعلق بالجانب السياسي)، بالمحصلة (لقد حان الوقت لكي يخرج العراق من غرفة (الرعاية) بعد مرور عقدين على التغيير عام 2003، من الصعب أن نعتقد أننا لسنا في مرحلة (البلوغ أو النضج السياسي)، وبالتالي لا بد من وجود مساعدة دائمة بصورة رعوية أبوية قادرة على إدارة الحوار بين العراقيين أنفسهم أو مع جيرانهم بالنيابة عنهم أو لتقديم المساعدة لهم) [11]

وعادة ما يلتقي القائمون على عمل البعثة الأممية بكبار المسؤولين السياسيين والأمنيين والقضائيين في العراق، وهي خطوات يعدها المنتقدون لعمل البعثة تدخلاً بالقرار العراقي، بينما يرى الخط الآخر أن ذلك ينخرط بمهام (يونامي) لاحتواء أي إشكالات أو صراعات[12]، في المقابل يصف البعض طلب إنهاء الدور الأممي في العراق بأنه قرار سياسي سيزيد من سطوة الأحزاب والنخب الماسكة للسلطة، ويجعلها تتمرد على القانون بعد رحيل تلك المنظمة بغياب الرقيب الذي كان متابعاً لشؤون البلاد، لكن القرار العراقي من خلال رسالة (السوداني) إلى الأمين العام للأمم المتحدة يرسم بوضوح الرغبة العراقية في إنهاء تفويض تلك البعثة مهما كانت النتائج ليبقى السؤال الذي تصعب الإجابة عليه وهو كيف سيكون رد مجلس الأمن الدولي الذي يشرف على عمل هذه المنظمة للطلب العراقي دون وجود حق النقض الفيتو؟ وهل يُسمح بأخذ زمام المبادرة عراقياً والتخلص من قيود التدخلات الأجنبية؟ والأهم هل سيكون قراراً عراقياً موحداً، دون أن ترفضه أطراف مشاركة في الحكم؟[13]

أيدت روسيا والصين، وتحفظت الولايات المتحدة الأمريكية على طلب بغداد إنهاء مهمة بعثة الأمم المتحدة في العراق بحلول العام المقبل، وكرر نائب مندوب العراق لدى الأمم المتحدة (عباس كاظم عبيد الفتلاوي) الطلب أمام المجلس، قائلاً (المهمة حققت أهدافها)، وأيد المبعوث الروسي (فاسيلي نيبينزيا) وجهة النظر هذه قائلاً إن (العراقيين مستعدون لتحمل مسؤولية المستقبل

11 نقلاً عن شفق نيوز، بعد عقدين من الرعاية الأممية.. لماذا طلب العراق الانفصال عن «يونامي»؟، على الموقع الالكتروني https://shafaq.com/ar/، 11/5/2024.

12 المصدر نفسه.

13 سمير داود حنوش، قبل أن تغادر البعثة الأممية أرض العراق، صحيفة العرب، لندن، العدد13136، 21/5/2024.

السياسي لبلادهم)، وأضاف (المشاكل المتبقية يجب ألا تصبح ذريعة لبقاء بعثة الأمم المتحدة في البلاد إلى أجل غير مسمى)

وأشار نائب مندوب الصين لدى الأمم المتحدة (غينغ شوانغ) إلى (أنه في إطار التجديد السنوي للبعثة التي ينتهي تفويضها في نهاية أيار/مايو، يتعين على المجلس اقتراح خطة من أجل ضمان الانسحاب التدريجي والانتقال السلس نحو الانسحاب النهائي)، ونظراً إلى أن بعثات الأمم المتحدة لا يمكنها العمل إلا بموافقة الدولة المضيفة، فقد أعربت بريطانيا وفرنسا أيضاً عن دعمهما للتحول في الشراكة بين العراق والأمم المتحدة، وكان موقف الولايات المتحدة الأمريكية أكثر غموضاً، إذ قالت السفيرة (ليندا توماس غرينفيلد) إن (بعثة الأمم المتحدة (يونامي) لا يزال أمامها عمل مهم يتعين عليها تأديته)، وشددت على الدور الرئيسي للبعثة في كثير من القضايا السياسية المهمّة، مثل دعم تنظيم الانتخابات وتعزيز حقوق الإنسان، على الرغم من أن العراق طلب بوضوح أن تركز البعثة بشكل أكثر مباشرة على القضايا الاقتصادية، وفي تقييم طلبه المجلس قال الدبلوماسي الألماني (فولكر بيرثيس) في آذار/مارس إن بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق التي كان لديها أكثر من (700) موظف حتى أواخر عام 2023 تبدو في شكلها الحالي كبيرة جداً، ودعا(بيرثيس) البعثة إلى البدء في نقل مهمّاتها إلى المؤسسات الوطنيّة وفريق الأمم المتحدة في البلاد بطريقة مسؤولة ومنظمة وتدريجية ضمن إطار زمني متفق عليه.[14]

14 نقلاً عن صحيفة الشرق الأوسط، إنهاء «يونامي» في العراق... تأييد روسي وغموض أميركي، على الموقع الالكتروني https://aawsat.com، 17/5/2024.

ثالثا: قرار مجلس الأمن 2732 / (2024)

على أثر الرسائل والمباحثات التي سلف الحديث عنها صدر قرار مجلس الأمن 2732 خلال جلسته 9642، المعقودة في 31 مايو 2024، الذي جاءت أهم مضامينه على النحو الآتي:

يلاحظ مجلس الأمن التوصيات الواردة في المراجعة الاستراتيجية المستقلة بتاريخ 28 آذار/مارس 2024 لتبسيط أنشطة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق يونامي.

1 -يُحيط علماً برسالة حكومة العراق المؤرخة 8 مايو 2024، ويقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق لفترة نهائية مدتها 19 شهراً حتى 31 ديسمبر 2025، وبعد ذلك ستتوقف البعثة عن جميع الأعمال والعمليات باستثناء ما يتعلق بأي تصفية متبقية للبعثة عملاً بالفقرة الثانية.

2 - يطلب أن يقوم الأمين العام، بالتشاور مع حكومة العراق، بإعداد خطة انتقالية وتصفية تكتمل بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2024، لكي تبدأ بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في نقل مهامها، فضلا عن التخفيض المنظم والأمن وسحب موظفيها وأصولها، بما في ذلك تحديد تاريخ انتهاء لأنشطة التصفية في العراق.

3 -يقرر الإذن، لفترة يتم تحديدها استناداً إلى الإجراءات الإدارية الخاضعة للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، بالاحتفاظ بوحدات حراسة من داخل التواجد الحالي لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق لحماية موظفي البعثة ومرافقها وأصولها، بما في ذلك أثناء فترة التصفية.

4 - يدعو حكومة العراق إلى التعاون الكامل مع الأمم المتحدة خلال الفترة الانتقالية والتخفيض التدريجي والتصفية لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق.

5- يشيد بالجهود التي تبذلها حكومة العراق لتسوية القضايا الداخلية في العراق وإحراز تقدم نحو تحقيق المعالم المحددة في برنامج حكومة العراق وأولوياتها، بما في ذلك إجراء الانتخابات البرلمانية

لمجلس النواب العراقي وإقليم كردستان العراق في الوقت المناسب، الحفاظ على المؤسسات العاملة وتعزيزها للحفاظ على حوار منظم ومنتظم؛ وتعزيز الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان التي تتسم بالفعالية والاستقلالية.

6- يلاحظ طلب حكومة العراق تقليص أنشطة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في رسالتها المؤرخة 8 مايو 2024، ويطلب إلى الأمين العام تبسيط مهام بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق على النحو التالي:

أ) تقديم المشورة والدعم والمساعدة التقنية إلى حكومة العراق والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات والمؤسسات العراقية الأخرى في الجهود الرامية إلى تعزيز التحضير والعمليات الانتخابية لضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة، مع انتخابات كاملة ومتساوية وهادفة وآمنة مشاركة المرأة، بما في ذلك الانتخابات البرلمانية الاتحادية في العراق والانتخابات البرلمانية في إقليم كردستان العراق، من خلال عمليات شفافة وشاملة، بما في ذلك من خلال المراجعات الفنية المنتظمة والتقارير التفصيلية عن الاستعدادات والعمليات الانتخابية، كجزء من دورة التقارير المنتظمة للأمين العام.

ب) القيام، خلال الفترة الانتقالية، بتيسير التقدم نحو الحل النهائي للقضايا المعلقة بين العراق والكويت، بما في ذلك إعادة الممتلكات الكويتية والمحفوظات الوطنية، وإعادة أو عودة جميع الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة أو رفاتهم إلى أوطانهم، بما يتوافق مع القرار 2107 (2013)، ويطلب إلى الأمين العام تقديم توصيات بحلول 31 مايو 2025 وتقديمها إلى المجلس من أجل إنشاء آلية متابعة مناسبة لدعم التقدم المستمر في حالة عدم حل هذه القضايا عند انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق.

ج- تعزيز ودعم وتيسير المهام التنموية والإنسانية التالية، بالتنسيق مع حكومة العراق، ووفقا لخطة الأمين العام الانتقالية لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، والتي من المقرر أن تكتمل بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2024:

- العودة الآمنة والمستنيرة والطوعية والكريمة أو الإدماج المحلي، حسب الاقتضاء، للنازحين داخلياً والنازحين العراقيين في سوريا، بما في ذلك من خلال جهود فريق الأمم المتحدة القطري، مع الترحيب بالتدابير الوطنية

المتخذة في هذا الصدد، والحصول في الوقت المناسب على المساعدة القانونية والوثائق المدنية للنازحين داخليا والنازحين العراقيين في سوريا، بما في ذلك الأشخاص المعرضين لخطر انعدام الجنسية، وخاصة الأطفال الذين ليس لديهم تسجيل مواليد أو أي وثائق أخرى للهوية القانونية؛ البرامج المخصصة لإعادة إدماج النازحين والناجين من الهجمات الإرهابية والفظائع، ودعم إعادة إعمار المناطق المحررة من داعش.

- تنسيق وتنفيذ البرامج الرامية إلى تحسين قدرة العراق على تقديم خدمات مدنية واجتماعية أساسية فعالة، بما في ذلك الرعاية الصحية، بما في ذلك خدمات الدعم النفسي الاجتماعي والتعليم، لشعبه ومواصلة دعم التنسيق بين الجهات المانحة الإقليمية والدولية في العراق من أجل تعزيز الملكية الوطنية وفقاً للاحتياجات الوطنية.

- الجهود التي يبذلها العراق والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرها من الجهود، بما في ذلك من خلال التنسيق مع المؤسسات الوطنية والمنظمات الإقليمية، وحسب الاقتضاء، مع المجتمع المدني والجهات المانحة والوكالات الدولية الأخرى، بشأن الإصلاح الاقتصادي وبناء القدرات وتحديد الظروف، ومن أجل التنمية المستدامة، وبناء القدرة على الصمود، والتعافي وإعادة الإعمار، بما في ذلك في المناطق المتضررة من الإرهاب.

- مساهمات وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في تحقيق الأهداف المبينة في هذا القرار تحت القيادة الموحدة للأمين العام من خلال الممثل الخاص للعراق، بدعم من نائبه المعين.

د- تعزيز المساءلة وحماية حقوق الإنسان، والإصلاح القضائي والقانوني، مع الاحترام الكامل لسيادة العراق وملكيته الوطنية، من أجل تعزيز سيادة القانون، وتحسين الحكم في العراق، ودعم حكومة العراق. أهداف ومشاريع التنمية الاقتصادية.

هـ- يلاحظون، مع الإشادة بحكومة العراق لتوقيعها وتنفيذها خطة العمل الوطنية والجهود المبذولة للوفاء بالتزاماتها بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، أهمية معاملة الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح باعتبارهم ضحايا في المقام الأول، وتشجيع حكومة العراق وفريق الأمم المتحدة القطري، بما في ذلك اليونيسف، لتعزيز حماية الطفل، بما في ذلك إعادة إدماج الأطفال وفقاً للقوانين الوطنية العراقية والتزامات العراق بموجب القانون الدولي، ومواصلة إضفاء الطابع المؤسسي على التدابير المتخذة في تنفيذ خطة العمل.

7 - يقر بأن أمن موظفي الأمم المتحدة أمر ضروري للأمم المتحدة للقيام بعملها لصالح شعب العراق، ويدعو حكومة العراق إلى مواصلة توفير الدعم الأمني واللوجستي لوجود الأمم المتحدة في العراق.

8 - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى المجلس كل ستة أشهر، ثلاث مرات إجمالاً، على أن يقدم التقرير الأول قبل 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، عن التقدم المحرز في الفقرة السادسة نحو نقل جميع مسؤوليات البعثة ومهامها المتبقية؛

9 - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره.

ليكون بمثابة خريطة طريق لإنهاء مهمة اليونامي في العراق وإعادة هيكلة مؤسسات الأمم المتحدة العاملة في العراق على نحو جديد..

التوصيات:

بعد الانتهاء من استعراض حالة اليونامي والجهود العراقية لإنهاء مهامها في البلاد، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار وإيلاء الاهتمام العالي من قبل المؤسسات الرسمية العراقية للتطبيق الناجز لخطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2015 –2030 التي مازالت مؤشراتها الدولية تنذر بتراجعات في الحالة العراقية، تطرق القرار 2732 / (2024) إلى عدد منها ما يلزم هذه الورقة تثبيت بعض التوصيات بغية السير قدماً من أجل تنفيذ القرار أعلاه بعيداً عن ما ورد في المادة (9) منه وهي:

- الاهتمام بالتنمية الزراعية لمواجهة التغيير المناخي ومنع الهجرة من الريف إلى المدن، التزاماً بمصادقة العراق على اتفاق باريس للمناخ.
- دعم التحول نحو الطاقات المتجددة، ومعالجة أزمة الطاقة في البلاد التي باتت من المعاضل، ومن الممكن أن تتحول إلى مشكلة تهدد تحول البلاد إلى حالة الاستقرار التي سعت إلى تثبيتها حكومة السيد السوداني.
- زيادة الاهتمام بالهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة الخاص بالرعاية الصحية في العراق.
- التقييد التام بمضمون الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة وغاياته والسعي الحثيث لتنفيذ ما ورد في نص البرنامج الحكومي بما يتوافق معه لا سيما في مضمار مكافحة الجريمة المنظمة والفساد والتقليل من عمالة الأطفال، وإنهاء الاستغلال ضد المرأة، وتقوية المؤسسات وإقامة نظام رصين للعدالة، وحل مشكلات النزوح وإعادة الاستقرار إلى المناطق المضطربة.
- أعمال تنفيذ متضمنات العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (**ICESCR**) التي صادق عليها العراق إبان العام 1971.